علي لاريجاني: ايران لا تريد القنبلة النووية

الصين تدعو لتسوية دبلوماسية للازمة الايرانية وفرنسا تتهم طهران بالعمل ببرنامج سري للاسلحة النووية

■ طهران ـ باريس ـ بكين ـ اف ب ـ رويترز: اعلن المسؤول الايراني الكبير علي لاريجاني في مقابلة مع اذاعة «فرانس انتر» الفرنسية امس الخميس ان ايران لا تريد الحصول على القنبلة النووية.

وتحدث لاريجاني عن امكانية رد مرتبط بامدادات النفط اذا اتبع الغربيون «سلوكا (حيال ايران) يغير الوضع الاقليمي».

وقال امين المجلس الاعلى للامن القومي الايراني في الحديث الذي اجري معه مباشرة من طهران «نحن لا نريد القنبلة لذلك قبلنا بمعاهدة منع الانتشار النووي».

واضاف «نحن بلد مسؤول، معتبرا ان «الحملة الدعائية (للغربيين) تؤكد اننا نريد القنبلة لكن هذا ليس الواقع».

وبينما كان لاريجاني يتحدث، اتهم وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست ـ بلازي ايران بامتلاك برنامج نووي «عسكري سري».

وفي تصريحات لمحطة التلفزيون الفرنسية «فرانس 2»، قال دوست ـ بلازي «اليوم الامر بسيط جدا: لا يمكن لاي برنامج نووي مدني ان يفسر البرنامج النووي الايراني».

واضاف «بالتالي انه برنامج نووي ايراني عسكري سري».

ورد لاريجاني من طهران انه «يكن تقديرا كبيرا» للوزير الفرنسي لكنه «لا يعرف لماذا ادلى بتصريحات من هذا النوع».

واضاف «لو كنت في مكان دوست بلازي لاستخدمت وزن فرنسا لتسوية هذه المشكلة» اي الملف النووي الايراني، قبل ان يقدم نصيحة مفادها «بدلا من تصعيد اللهجة على الدبلوماسيين البحث عن حل للمشكلة».

ورأى لاريجاني ان «الاتحاد الاوروبي يجب الا يردد الموقف الامريكي».

وتتهم الولايات المتحدة ايران باستمرار بالسعي لامتلاك سلاح نووي. ولم يستبعد الامريكيون اي خيار بما في ذلك الخيار العسكري لاجبار طهران على التخلي عن النشاطات الاكثر حساسية في برنامجها النووي. وتحدث لاريجاني عن استخدام سلاح النفط لمواجهة عقوبات محتملة ضد بلاده.

وقال «لا نريد ان نكون اول من يتصرف بهذه الطريقة لكن اذا اتبع الغربيون سلوكا (حيال ايران) يغير الوضع الاقليمي فقد يكون هناك تأثير في هذا المجال».

ولاريجاني هو اكبر مسؤول ايراني في المفاوضات حول الملف النووي لطهران.

ومن جهتها دعت الصين امس الخميس للتوصل لتسوية دبلوماسية للازمة النووية الايرانية وذلك بعد يوم واحد من تصريحات أمريكية ذكرت أن طهران تتحدى المجتمع الدولي باستئناف تخصيب اليورانيوم.

وقال شن جانغ المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية في مؤتمر صحافي عادي «نشعر بقلق بالغ ازاء وضع القضية النووية الايرانية».

وأضاف «نحن مع حماية النظام الدولي لمنع الانتشار النووي ونؤيد التوصل لحل سلمي للقضية النووية الايرانية من خلال المفاوضات الدبلوماسية».

وتتهم الولايات المتحدة ايران باستمرار بالسعي لامتلاك سلاح نووي. ولم يستبعد الامريكيون اي خيار بما في ذلك الخيار العسكري لاجبار طهران على التخلي عن النشاطات الاكثر حساسية في برنامجها النووي.

وطلب مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرابع من شباط (فبراير) من طهران وقف كل انشطتها الحساسة. وسيجتمع مجددا في السادس من اذار (مارس) لدرس مدى تجاوب ايران مع مطالبه.

ويمكن للوكالة الدولية ان تقوم خلال هذا الاجماع باحالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن.

وادى اعلان ايران في العاشر من كانون الثاني (يناير) استئناف النشاطات المتعلقة بتخصيب اليورانيوم الى ازمة.

واصدرت الوكالة الدولية في الرابع من شباط (فبراير) قرارا اعده الاوروبيون بدعم من الامريكيين، يطلب من ايران تعليق كل نشاطاتها النووية الحساسة ويحيل ملفها الى الامم المتحدة للاطلاع.

وردت ايران باعلانها وقف نظام التفتيش المشدد الذي تمارسه الوكالة على المنشآت النووية الايرانية.

تزايد ضغوط على امريكا بشأن غوانتانامو والامم المتحدة تؤكد وقوع تعذيب وتدعو لاغلاق المعتقل

جنيف ـ من ريتشارد وادينغتون:

تزايدت الضغوط على الولايات المتحدة امس الخميس لاغلاق معتقل غوانتانامو فيما قال محققون تابعون للامم المتحدة ان المحتجزين هناك يلقون معاملة تصل الى حد التعذيب.

وفي تقرير من 40 صحفة تسرب فحواه بشكل كبير قال خمسة من مبعوثي الامم المتحدة ان الولايات المتحدة تنتهك مجموعة من حقوق الانسان تشمل حظر التعذيب والاحتجاز التعسفي والحق في الحصول على محاكمة عادلة.

ونفت الولايات المتحدة امس الخميس التهم باساءة معاملة المعتقلين في سجن غوانتانامو ورفضت دعوات الامم المتحدة الى اغلاق المعتقل.

وقال المتحدث باسم البيت الابيض سكوت ماكليلان للصحافيين «اننا نتحدث عن ارهابيين خطرين هناك»، مؤكدا ان «الجيش يعامل المعتقلين بطريقة انسانية».

واكد ماكليلان على ان اللجنة الدولية للصليب الاحمر تمكنت من «الوصول التام» الى المعتقلين، مشيرا الى ان الادعاءات باساءة معاملة تصل الى مستوى التعذيب هي حملة دعائية من قبل «ارهابيين» تدربوا على توجيه مثل تلك الاتهامات.

وقال «نحن نعلم ان معتقلي القاعدة مدربون على محاولة نشر الادعاءات الكاذبة»، مضيفا «ان بعض ذلك، من التقارير التي رأيتها، هي اعادة لبعض الادعاءات التي اطلقها محامو بعض المعتقلين».

وردا على سؤال حول ما اذا كانت واشنطن ترفض اغلاق المعتقل، قال ماكليلان «لا شيء تغير» في وجهة النظر الامريكية.

ومن المرجح أن يؤجج التقرير الغضب في العالم العربي بشأن معاملة السجناء العراقيين في سجن أبو غريب في بغداد الذي تديره القوات الامريكية بعد أن نشرت محطة تلفزيونية استرالية مزيدا من الصور عن وقوع اساءات هناك. وأضافوا «يتعين على حكومة الولايات المتحدة أن تغلق منشآت الاحتجاز في خليج غوانتانامو دون أي تأخير».

وتابعوا أنه حتى يحدث ذلك يتعين على حكومة الولايات المتحدة أن «تحجم عن أي ممارسة تصل الى حد التعذيب أو العقاب او المعاملة القاسية او اللانسانية أو المهينة».

ويمكن أن تصل الاوضاع القاسية مثل وضع المحتجزين في الحبس الانفرادي وتجريدهم من ملابسهم وتعريضهم لدرجات حرارة شديدة وتهديدهم بالكلاب الى حد التعذيب المحظور في جميع الظروف والحروب.

وجاء في التقرير «لابد من تقييم العنف المفرط المستخدم في بعض الحالات خلال نقل (المحتجزين..) واطعام المحتجزين المضربين عن الطعام بالقوة على أنه يصل الى حد التعذيب».

وفي لندن أبلغت لويز أربور المفوضة السامية لحقوق الانسان هيئة الاذاعة البريطانية أنها لا ترى بديلا عن اغلاق المعتقل القائم في القاعدة البحرية الامريكية في كوبا ويضم 500 سجين بعضهم محتجز منذ أربعة أعوام دون محاكمة.

وقالت أربور قبل صدور التقرير انه رغم عدم موافقتها على جميع التوصيات التي حواها التقرير فانه يجب على الولايات المتحدة اما أن تحاكم المعتقلين أو تطلق سراحهم وتغلق المعتقل. لكن واشنطن التي تنفي الاساءة لمعتقلي غوانتانامو أو مخالفة القوانين الدولية اتهمت محققي الامم المتحدة بالتصرف مثل محامي الادعاء.

وكتب كيفن مولي مندوب واشنطن لدى الامم المتحدة في جنيف لاربور قائلا ان تقرير المحققين «حوى فقط بشكل انتقائي الوقائع التي تدعم هذه النتائج وتجاهل الحقائق الاخرى التي قد تقوض هذه النتائج».

وتنفي الولايات المتحدة وهي من الدول الموقعة على الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية أن معظم الحقوق التي ينص عليها الميثاق تنطبق على معتقل غوانتانامو. ودفع مولي بأنه اذا طبقت هذه الحقوق فان هذا سيؤدي الى «نتيجة عبثية واضحة» وهي أن من اعتقلوا في صراع الولايات المتحدة ضد القاعدة سيكون لهم حقوق أكثر ممن يعتقلون في صراع مسلح بين دولتين.

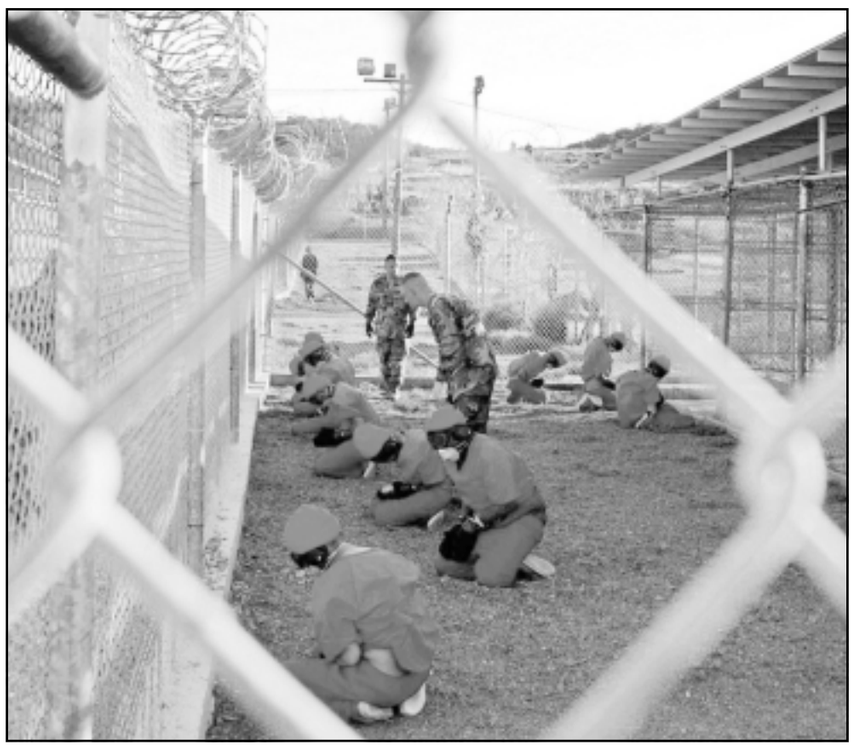

صورة من الارشيف لمعتقل غوانتانامو

وذكر المحققون الخمسة الذين يشملون مانفرد نواك مقرر الامم المتحدة الخاص بشأن التعذيب وليلى زروقي رئيسة مجموعة العمل بشأن الاحتجاز التعسفي ان النتائج التي خلصوا اليها في تقريرهم استندت الى مقابلات مع محتجزين سابقين ومحامين وأجوبة عن أسئلة أرسلت الى حكومة الولايات المتحدة. لكن المحققين رفضوا عرضا أمريكيا بزيارة غوانتانامو في أواخر العام الماضي لان واشنطن لن تسمح لهم بمقابلة المعتقلين.

وفي اطار زيادة الضغوط على واشنطن دعم البرلمان الاوروبي امس دعوة لاغلاق معتقل غوانتانامو ومعاملة جميع المحتجزين بما يتماشى بشكل كامل مع قوانين حقوق الانسان الدولية.

ويحظى القرار الذي يجدد الالتزام بمكافحة الارهاب بدعم جميع التجمعات السياسية الكبرى داخل البرلمان الاوروبي لكنه لا يلزم دول الاتحاد الاوروبي باتخاذ أي تحرك. (اف ب)

رايس تريد تعزيز الضغوط على ايران داخليا وخارجيا

واشنطن ـ من سيلفي لانتوم:

اعلنت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس الاربعاء انها تريد تعزيز الضغط على ايران لاحتواء نفوذ طهران في الشرق الاوسط ومنعها من امتلاك السلاح النووي وتشجيع الديمقراطية لدى الايرانيين.

وطلبت وزيرة الخارجية الامريكية من الكونغرس 75 مليون دولار لتمويل تشجيع الديمقراطية في ايران، النظام الذي يشكل «تحديا استراتيجيا للولايات المتحدة».

واوضحت رايس ان هذا المبلغ الذي سيزيد الى اكثر من الضعفين الاموال التي تخصصها الولايات المتحدة لتمويل انشطة بهدف تشجيع الديمقراطية في هذا البلد، سيستخدم خصوصا في تطوير برامج اذاعية وتلفزيونية بالفارسية.

واعلنت رايس ايضا انها ستتوجه الاسبوع المقبل الى الخليج لبحث سبل احتواء النفوذ الايراني في المنطقة مع حلفائها الخليجيين.

واوضحت رايس «يجب ان يكون هدفنا اقامة حوار مشترك ومحادثات مع دول اخرى في المنطقة حول سبل مواجهة تصرفات ايران».

واضافت «اتوجه الى الخليج الاسبوع المقبل وامل ان اجري هذا النوع من المحادثات».

ومن جهتها افادت وزارة الخارجية الامريكية ان الوزيرة كوندوليزا رايس ستزور الاسبوع المقبل مصر والسعودية والامارات العربية المتحدة.

واوضح الناطق باسم وزارة الخارجية شون ماكورماك ان رايس «ستزور مصر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة من 20 الى 24 شباط (فبراير) لاجراء مشاورات مع المسؤولين (في هذه الدول) حول مجموعة واسعة من المسائل الثنائية والاقليمية».

وحول البرنامج النووي الايراني اكدت رايس انه لدى الولايات المتحدة «رؤية محددة جدا للتهديدات التي تطرحها ايران».

وقالت ان «النظام يسعى الى تطوير السلاح النووي، انها احدى الدول الرئيسية التي تدعم الارهاب، وتسعى الى زعزعة استقرار المنطقة والدفع في اتجاه طموحاتها العقائدية».

وتابعت ان «الحكومة الايرانية تضطهد شعبها، وتحرمه من الحريات وحقوق الانسان الاساسية».

من جهتها واصلت ايران مساعيها التي بدأتها في اب (اغسطس) في اتجاه استئناف تخصيب اليورانيوم مؤكدة الثلاثاء معاودة بعض الانشطة. وسيستمع مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 6 اذار (مارس) الى تقرير حول هذه المسألة.

وتابعت رايس ان «الولايات المتحدة تعارض بحزم السياسة العدائية للنظام الايراني» و«في الوقت نفسه نحن ندعم تطلعات الشعب الايراني للحرية والديمقراطية في بلدهم».

واوضحت الخارجية الامريكية ان المبلغ الاضافي الذي طلبته رايس بقيمة 75 مليون دولار سيتم في اطار الموازنة الاضافية للعام 2006 ويضاف الى حوالي 30 مليون دولار سبق ان وافق عليها الكونغرس.

وضمن هذه الموازنة الاضافية سيتم تخصيص 50 مليون دولار لبرامج اذاعية وتلفزيونية بالفارسية لدى «صوت امريكا» والتي يمكن ان تبث على مدار الساعة.

وتخصص بقية المبلغ لمساعدة مجموعات ناشطة ومنشقين لتشجيع قيم الديمقراطية وتسهيل وصولها الى الانترنت او تقديم منح جامعية لطلاب ايرانيين.

استرالي متهم بالارهاب يقول ان بن لادن طلب منه تنفيذ هجمات باستراليا

■ ملبورن (استراليا) ـ اف ب: ذكر المدعون امس الخميس في اليوم الاول لمحاكمة استرالي يتهم بضلوعه في الارهاب، انه اعترف للشرطة بأن زعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن طلب منه تنفيذ عمليات في وطنه استراليا.

وقال المدعي نيكولاس روبنسون امام المحكمة العليا في مدينة ملبورن بولاية فيكتوريا الاسترالية ان سائق التاكسي جوزف تيرينس توماس (32 عاما) الملقب باسم «جهاد جاك»، قد غير اسمه لـ «جهاد» بعد اعتناقه الاسلام.

ويتهم توماس بتلقي الدعم المالي من تنظيم القاعدة في عامي 2002 و2003 وتزويد القاعدة بالموارد او الدعم لمساعدتها على شن هجوم ارهابي، اضافة الى حيازة جواز سفر مزور. ودفع توماس ببراءته من كافة التهم.

ويشتبه في ان توماس تلقى تدريبا لدى شبكة القاعدة في افغانستان قبل هجمات 11 ايلول (سبتمبر) 2001 في الولايات المتحدة. وذكر المدعي روبنسون ان المتهم اخبر الشرطة انه قابل بن لادن في عدة مناسبات.

وعاد توماس الى باكستان في تموز (يوليو) 2002 وبقي في منازل امنة يتردد عليها رجال القاعدة، حيث سمع حديث عن مؤامرة لاسقاط طائرة تقل الرئيس الباكستاني برويز مشرف باستهدافها بصاروخ والتقى بخالد بن عطاش، احد اعضاء القاعدة، طبقا لروبنسون.

وابلغ بن عطاش توماس عن احتمال شن هجوم في استراليا «يمكن ان يطيح بالحكومة الاسترالية» وطلب منه ان يراقب المنشآت العسكرية الاسترالية، حسب الادعاء. وطبقا للادعاء فقد اعترف توماس للشرطة بأن «اسامة بن لادن اراد ان يعمل استرالي لحسابه وينفذ عمليات في استراليا».

وعاد توماس الى استراليا في 2004 بعد ان افرجت عنه سلطات باكستان دون توجيه التهم اليه بعد اعتقاله لستة اشهر بتهمة اقامة علاقات مع ارهابيين.

واضاف روبنسون ان عضو القاعدة خالد بن عطاش سلم 3500 دولار لتوماس ورتب له رحلة العودة على متن الخطوط الاسترالية من باكستان الى استراليا.

ويعد توماس الذي اعتقل في عملية مداهمة شنتها شرطة مكافحة الارهاب على منزله في تشرين الثاني (نوفمبر) 2004، من بين 24 شخصا اخرين يتهمون بموجب قانون مكافحة الارهاب الذي تم اقراره عقب هجمات 11 ايلول (سبتمبر) وتم تشديده منذ ذلك الوقت.

وابلغ توماس الشرطة انه لا يوافق على اساليب القاعدة. وقال للشرطة «انا اعتقد ان الارهابي بالنسبة لجهة معينة هو مقاتل من اجل الحرية بالنسبة لجهة اخرى». اما ليكس لارسي محامي توماس فقال للمحكمة ان موكله ربما يكون ساذجا او غبيا ولكنه ليس ارهابيا.

واضاف انه يوافق على ان توماس تلقى اموالا وتذكرة طيران الا انه ينفي كافة الادعاءات الاخرى.

عشرات من طالبان يهاجمون موقعا نائيا للشرطة الافغانية

العثور على موظفين ايطاليين ميتين في كابول

■ روما ـ كابول ـ اف ب ـ رويترز: اعلنت وزارة الخارجية الايطالية امس الخميس لوكالة فرانس برس انه عثر على موظفين ايطاليين لا يحملان آثار عنف متوفيين في كابول.

وقال متحدث باسم الوزارة لوكالة فرانس برس «عثر على الرجلين في المنزل الذي كانا يشغلانه ولا يظهر عليهما اي اثر لعنف. وكانا يعملان في الفريق الايطالي الذي يهتم بشؤون اعادة بناء النظام القضائي الافغاني».

وبحسب المصدر ذاته، فان احد الرجلين ياندي يانيلي كان يعمل لحساب منظمة قانونية والاخر ستيفانو سيرينغو لحساب مؤسسة تابعة لوزارة الخارجية.

الى ذلك هاجم متمردون من حركة طالبان موقعا امنيا نائيا مما ادى الى مقتل شرطي واصابة اربعة بجروح في احدث حلقة في موجة اعمال عنف اثارت مخاوف فيما يستعد الاف الجنود من قوات حفظ السلام للانتشار في البلاد.

وأعلن متحدث باسم طالبان المسؤولية عن الهجوم الذي وقع الاربعاء على الموقع في اقليم نيمروز.

وقال حاكم الاقليم غلام داستاجير ازاد امس الخميس ان نحو 60 من طالبان شاركوا في الهجوم الذي قتل فيه شرطي واصيب اربعة.

وقال ازاد انه عثر على بقع دماء بعد الاشتباك الذي استمر ساعة فيما يشير الى ان طالبان تعرضت لخسائر ايضا لكنهم اخذوا الجرحى أو القتلى من زملائهم معهم عندما لاذوا بالفرار. وقال لرويترز بالتليفون في اشارة الى المهاجمين «اننا نطاردهم».

وتقاتل طالبان القوات التي تقودها الولايات المتحدة منذ الاطاحة بهم لايوائهم اسامة بن لادن بعد اسابيع من هجمات 11 ايلول (سبتمبر) عام 2001 على الولايات المتحدة.

واشتدت اعمال العنف في الاشهر الاخيرة مع موجة تفجيرات انتحارية وانفجارات قنابل على جوانب طرق فيما تستعد بريطانيا وكندا وهولندا لتوسيع قوات حفظ السلام التابعة لحلف شمال الاطلسي في الجنوب المضطرب. ومعظم الهجمات الاخيرة كانت في الجنوب والشرق بالقرب من الحدود مع باكستان ويقول كثير من الافغان ان جارهم الشرقي لا يتخذ اجراءات كافية لمنع المسلحين من شن هجمات من مواقع امنة في الاراضي الباكستانية.

ودعا الرئيس الافغاني حميد كرزاي باكستان الى تكثيف الجهود لاقتلاع الارهاب اثناء زيارة لباكستان الاربعاء.

وقال الرئيس الباكستاني برويز مشرف ان الارهاب عدو مشترك للبلدين وانه يجب عليهما محاربته معا. ولباكستان عشرات الالوف من الجنود الذين يحاربون متشددين اجانب متصلين بتنظيم القاعدة على حدودها سهلة الاختراق مع افغانستان لكن مسؤولين افغانا يقولون انه لا يتم التصدي بنفس القوة لمقاتلي طالبان في باكستان. وفي حادث منفصل قال حاكم اقليم غزنة ان طالبان احتجزت وقتلت ضابط مخابرات في الاقليم الشرقي الاربعاء. واعلن متحدث باسم طالبان المسؤولية عن خطف ضابطي مخابرات في اقليم فراه الغربي يوم الاثنين. وعثر على جثتيهما في الصحراء في اليوم التالي.

مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان تسأل هل لنا حق التضحية بحقوق الآخرين لتأمين امننا؟

القاضية اردبور: اتفاقيات تسليم المتهمين بالارهاب لدول ثالثة باطلة.. ومعتقل غوانتانامو يتجاوز مراقبة القضاء

لندن ـ «القدس العربي» ـ من سمير ناصيف:

نددت القاضية لويز آربور مفوضة الامم المتحدة العليا لشؤون حقوق الانسان، بالاتفاقات التي توقعها بعض الدول الغربية لتسليم مشتبهين بضلوعهم في الارهاب الى دول اخرى في اسيا وافريقيا حيث بالامكان ممارسة التعذيب ضدهم للحصول على المعلومات في سجون خاصة تتصرف بحرية ودون مراقبة. كما نددت باستمرار وجود معتقل «غوانتانامو باي» الامريكي قرب كوبا، واستمرار عدم وضوح مصير المعتقلين فيه وما اذا كانوا سيحصلون على محاكمة عادلة او لا او مراقبة قضائية.

وكانت آربور تلقي محاضرة بعنوان «ليس باسمنا ولا دفاعا عن مصلحتنا» في معهد «تشاتهام هاوس» امام حشد كبير من القانونيين والسياسيين والمهتمين بشؤون حقوق الانسان.

واكدت آربور وجود قيود في الشرائع الدولية ضد الحكومات وسلطاتها في التحقيق مع المعتقلين حتى لو كانت التهمات الموجهة اليهم تشمل الارهاب. ورفضت المنطق الذي تستخدمه امريكا وبريطانيا في ان حقوق المتهم تتوقف عندما يعتدي على حقوق غيره قائلة بانه عندما يمثل اي متهم امام محكمة فهو بريء الى ان تثبت تهمته وليس لاحد الحق بالقول انه يعتدي على حقوق غيره لان هذا بمثابة اصدار حكم مسبق عليه. كما اكدت بانه لا يجوز قبول اي ادلة من اي متهم تم الحصول عليها بواسطة التعذيب.

وركزت محاضرتها على موضوعين هما: المراكز والسجون السرية التي يتم فيها استجواب وتعذيب المتهمين بالارهاب، وثانيا: استخدام الوسائل الديبلوماسية للحصول على اتفاقيات تتعهد فيها الدول التي ينقل المتهمون اليها للدول المرسلة بعدم ممارسة التعذيب.

وقالت ان المشكلة الاساسية في هذين التوجهين هي ان المتهمين لا يرسلون الى هذه السجون الخارجية للتحقيق معهم او لكي يمثلوا امام محاكم تقرر ذنبهم او عدمه، بل يتم ارسالهم للحصول على المعلومات الاستخباراتية بواسطة التعذيب، وهذا غير مقبول قانونيا وانسانيا، وثانيا، فمهما قدمت الدول التي يرسل اليها هؤلاء المتهمون من ضمانات بانها لن تمارس التعذيب ضدهم، فان ذلك لا يكفي لأن معظم السجون التي يرسلون اليها سرية وثالثا، لا يمكن للدولة الغربية التي ارسلت السجين الى دولة ثالثة مراقبة ما يحدث له هناك لمدة 24 ساعة في اليوم. ورابعا فمعظم الدول التي يرسل اليها المتهمون لها سوابق في ممارسة التعذيب او التغطية عليه.

وبما ان اتفاقيات الاتحاد الاوروبي والاتفاقات الدولية القانونية تمنع نقل متهم من بلد لاخر حيث يمكن ان يعذب، وبما ان سوابق حدثت مؤخرا عندما أرسلت السويد متهما مصريا الى بلده حيث عذب على الرغم من الضمانات واستنادا الى شهادات اخرى لاشخاص اتوا من سجون سرية في الشرق الاوسط وآسيا وافريقيا وغوانتانامو، فهذه الممارسات يجب ان تتوقف، حسب ما قالت آربور.

والقانون الدولي، اوضحت آربور، يسمح بتسليم متهم الى دولة اخرى موقعة اتفاق تبادل تسليم المتهمين اذ تأكد بان هذا الشخص سيحاكم محاكمة عادلة، وليس لكي يستجوب بوحشية وتعذيب للحصول على معلومات استخباراتية. وهكذا كان القانون الدولي في العقود الماضية، وهكذا يجب ان يستمر برأيها.

وتحدثت بانتقاد عن عمليات خطف مشبوهين ونقلهم من بلد الى آخر وعن اختفاء آخرين، وذكرت اسماء بعض هؤلاء ـ كما اشارت الى صعوبة اختراق المفوضية الدولية لحقوق الانسان لبعض هذه السجون السرية ومعرفة ما يجري بداخلها، وخصوصا اذا كانت تابعة لدول كبرى قوية كالصين وامريكا. واشارت في هذا المجال الى محاولات للتحدث المباشر مع سجناء غوانتانامو باءت بالفشل، فتم التحدث مع بعض الخارجين من هذه السجون، وهم برأيها في العادة يعانون من خوف اعادتهم الى السجن بنفس الطريقة غير الشرعية التي اوقفوا فيها.

وطالبت آربور الشعوب الحرة والصحافة والاعلام واصحاب المهن القانونية في هذا الشأن ومساءلة هذه الحكومات هل تتواجد سجون سرية على اراضيها او هل ترسل متهمين الى سجون سرية في بلدان اخرى تمارس التعذيب او هل تسمح لاراضيها ان تستعمل لخطف المشتبه بهم ونقلهم الى اماكن اخرى؟ واكدت بان السلك القضائي في جميع هذه البلدان يراقب الحكومات باستمرار، وهو مستعد للقيام بالخطوات المطلوبة وتحدي الحكومات لوضعها عند حدودها في هذا المجال ومحاسبتها لعدم حماية السكان فيها من التعذيب.

واكدت بانه لا يمكن تبديل الشرائع الدولية ومسؤوليات الدول تحت اي حجة وخصوصا بحجة وجود احكام عرفية او حالات طوارىء او حروب، ففي كثير من الاحيان تدوم هذه الحالات في بعض البلدان لسنوات.

وسُئلت آربور اذا كان لمجلس الامن التابع للامم المتحدة القدرة على محاسبة الدول التي ترتكب انتهاكات لحقوق الانسان في الحروب، كما حدث ويحدث في العراق واماكن اخرى، فحاولت التجنب من الرد بشكل مباشر ولكنها قالت انها وخلال مشاركتها في مؤتمر العام الماضي مع الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر (حامل جائزة نوبل) طالب كارتر باقفال معتقلات «غوانتانامو باي» ولم تعارض هي هذا الموقف، كما اشارت الى ان فريقا من الامم المتحدة حاول الدخول الى غوانتانامو ومقابلة الموقوفين ولكن سمح للفريق بالدخول الى المعتقل من دون السماح له بمقابلة المعتقلين. واعتبرت بان المراقبة القضائية لما يجري في غوانتانامو غير كافية.

وبالنسبة للاتفاقات التي تعقدها بريطانيا مع حكومات على شاكلة الاردن والجزائر لتسليم متهمين الى هذين البلدين بعد توقيع معاهدة معهما بان المتهمين لن يتعرضوا للتعذيب، عبرت آربور عن تحفظها في هذا الشأن بسبب ما حدث مع الحكومة السويدية وتسليم المتهم المصري الى مصر وبسبب عدم قدرة بريطانيا على مراقبة ما يحدث في السجون الاردنية والجزائرية لمدة 24 ساعة في اليوم. واختتمت قائلة بان المسألة لم تعد ماذا يجب على كاوروبي ان اضحي من حريتي في سبيل الحصول على الامن، بل هل من الاخلاق التضحية بحقوق الاخرين في سبيل الامن في بلدي؟

مسيرة حاشدة لاسلاميين باكستانيين بشأن رسوم مسيئة للرسول

رجلا دين مسلمان من اوسلو الى باكستان في محاولة لتهدئة غضب المسلمين

■ اوسلو ـ اسلام اباد ـ اف ب ـ رويترز: ذكرت صحيفة «في جي» النروجية ان رجلا دين مسلمين توجها من اوسلو الى باكستان امس الخميس في محاولة لتهدئة غضب متظاهرين مناهضين لنشر رسوم كاريكاتورية مسيئة للنبي محمد، احرقوا مكاتب مجموعة «تيلينور» النرويجية للاتصالات في اعمال عنف اوقعت خمسة قتلى في غضون يومين.

وقبل الامام محبوب الرحمن من المركز الثقافي الاسلامي في اوسلو والامام سينيد كوبيليكا نائب رئيس المجلس الاسلامي النرويجي و36 منظمة ومسؤولا نروجيا مسلما الاسبوع الماضي الاعتذارات التي عبرت عنها صحيفة «مغازينت» المسيحية عن نشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للنبي محمد.

وكان فبيورن سيلبيك رئيس تحرير هذه المنشورة التي كانت اول من اعاد نشر الرسوم الكاريكاتورية التي نشرتها في بادىء الامر صحيفة «يلاندس ـ بوستن» الدنماركية، كرر «اسفه العميق» للاساءة التي استهدفت المسلمين.

وقال سيلبيك «اشدد على الاعتذار عن الرسوم».

وكانت هذه الاعتذارات صيغت بالتعاون مع المجلس الاسلامي الجمعية التي تمثل المسلمين في النروج، بهدف تخفيف حدة غضب المسلين عبر العالم.

وقالت صحيفة «في جي» ان الامامين يرافقهما ممثلان عن منظمة خيرية تابعة للكنيسة النروجية، سيحاولون توضيح الفارق بين «مغازينت» و«تيلينور» والنرويج للجموع الاسلامية الغاضبة.

واضافت الصحيفة انهم سيصلون الى اسلام اباد بدون اي تفاصيل اخرى حول برنامج زيارتهم.

وفي الايام السابقة، هاجم المحتجون مرارا نقاط بيع «تيلينور» والعلامات التجارية التابعة لهذه المجموعة الواسعة الانتشار في باكستان.

والثلاثاء وجهت المجموعة رسالة عبر الهاتف النقال الى مشتركيها تشير لهم فيها انها غير متورطة بقضية الرسوم. وقتل خمسة اشخاص منذ بداية الاسبوع في باكستان في التظاهرات العنيفة التي تنظم كل يوم في عدد من مدن البلاد.

وخرج عشرات الالاف من الاسلاميين الباكستانيين حاملين عصيا وملوحين بأعلام خضراء في مسيرة بمدينة كراتشي امس الخميس احتجاجا على الرسوم المسيئة للنبي محمد في أحدث موجة من الاحتجاجات لقي فيها خمسة أشخاص حتفهم.

وتجمع قرابة 50 ألف شخص في مسيرة بأكبر ضاحية تجارية في المدينة الجنوبية وأحرق بعضهم صورا للرئيس الامريكي جورج بوش ورئيس الوزراء الدنماركي اندرس فو راسموسن.

البرلمان الاوروبي يدافع عن حرية التعبير على خلفية قضية الرسوم الكاريكاتورية

■ ستراسبورغ (البرلمان الاوروبي) ـ اف ب: اعتمد البرلمان الاوروبي امس الخميس قرارا يدافع عن ممارسة مسؤولة لحرية التعبير، معربا عن تضامنه مع لصحافيين الذين اعادوا نشروا الرسوم الكاريكاتورية للنبي محمد في العالم العربي.

واعتبر البرلمان الاوروبي ان حرية التعبير «يجب ان تمارس دائما ضمن الحدود التي يفرضها القانون، ويجب ان تتماشى مع المسؤولية واحترام حقوق الانسان، اضافة الى المشاعر والقناعات الدينية».

واعرب عن «تضامنه مع الصحافيين في الاردن ومصر والجزائر الذين اعادوا نشر الرسوم الكاريكاتورية وعلقوا عليها بشجاعة، ودان بشدة توقيفهم وطلب من حكوماتهم الافراج عنهم».

كذلك دان البرلمان الاوروبي ردود الفعل العنيفة في العالم الاسلامي حيال نشر تلك الرسوم، وعبر عن «تأييده وتضامنه مع الدنمارك والدول الاخرى التي طاولتها» تلك الردود.

تشريع معاقبة تمجيد الارهاب البريطاني سيطال حزب التحرير وجماعة المهاجرون

لندن ـ «القدس العربي»:

هدد رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير الاسلاميين الذين «يمجدون» الارهاب بمغادرة بريطانيا او مواجهة الاعتقال.

وجاء ذلك بعد ان صوت البرلمان على تشريع جديد يحظر تمجيد الارهاب في بريطانيا، واعتبر بلير في بيان صحافي التشريع انتصارا ويسهل اتخاذ اجراءات ضد الذين يحرضون على الارهاب.

واكد بيان للحكومة ان التشريع الجديد لن يقتصر على الاشخاص الذين لهم علاقة بالنشاطات الارهابية بل ستطال كل من يحرض على الارهاب ويمجده، ويقوم بتشجيع الاخرين بأي طريقة، سواء في بريطانيا او اي مكان آخر.

وسيدان بموجب هذا القانون الذي سيعرض على مجلس اللوردات للمصادقة عليه، اي شخص يحمل ملصقا يمجد من قريب او بعيد عمليات او نشاطات ارهابية، مثل الهجمات على قطار الانفاق في لندن العام الماضي، او الانتحاريين الذين نفذوا عمليات في امريكا في ايلول (سبتمبر) 2001، ويواجه اي شخص يضبط بهذا الجرم سجنا لمدة سبعة اعوام. وفاز القانون بأغلبية 38 صوتا على الرغم من ان عددا من نواب حزب العمال الحاكم صوتوا ضده، وانتقدوا القانون باعتباره غامضا ولا يوضح معنى «تمجيد».

واعتبر بلير التشريع مهما للدفاع عن بريطانيا، ضد اشخاص مثل ابو حمزة المصري الذي اصدرت محكمة الاسبوع الماضي بسجنه لمدة سبعة اعوام.

وحذر بلير من اسماهم بوعاظ الكراهية الذين عبروا في موعظاتهم عن دعم للعمليات الارهابية. وانتقد زعيم المحافظين السابق التشريع الجديد الذي اضيف اليه بند التمجيد بأنه «غير فاعل وديكتاتوري» واتهم بلير بالكبر في الوقت الذي كان بامكانه الحصول على دعم من كامل الاحزاب.

وقالت صحيفة «الغارديان» ان المتشددين المسلمين يمكن حظر دخولهم بريطانيا من بداية الصيف القادم بعد اقرار العمل بالتشريع الجديد. واشارت الصحيفة الى ان تنظيمين يمكن ان يتعرضا للحظر في بريطانيا، وهما حزب التحرير، وجماعة المهاجرين. وفي الوقت الذي ينتظر فيه الوزراء شهرين على الاقل قبل البدء بتطبيق القانون، الا ان تشارلز كلارك، وزير الداخلية يريد تسريع الاجراءات من اجل اعطاء اجهزة الشرطة والامن الصلاحية لتطبيقه في اسرع وقت ممكن.

وسيقوم المسؤولون البريطانيون بتحديد النقاط التي سيتم فيها ادانة الاشخاص بموجبه، كما سيتيح القانون الفرصة لمنع اي حزب او تنظيم جديد يخلف التنظيم المحظور الذي قد يلجأ للسرية او يغير اسمه. ويشمل القانون المواطنين البريطانيين وغير البريطانيين، حيث قال بلير «ان لم يكن هؤلاء الاشخاص من هذا البلد، فيجب ان لا يكونوا فيه، لدينا حرية تعبير ولكن يجب عدم اساءة استخدام هذه الحرية». واعتبر بلير تصويت البرلمان انتصارا له، وصورة عن قوته، بعد خسارته تصويتا مهما من اجل استصدار الهويات الشخصية.

وجاء تصويت البرلمان على الرغم من الاعتراضات التي اشارت اليها مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان، حيث يتعارض التشريع مع البند عشرة من ميثاق حقوق الانسان الذي يدعو الى ان تكون القيود على حرية التعبير متناسقة.

ويقول معارضون للقرار ان ضم بند التمجيد، لا ضرورة له نظرا لوجود تشريعات مثل منع التحريض على القتل، وقانون مكافحة الارهاب، الذي حوكم بموجبه ابو حمزة المصري.

ورأت «الغارديان» ان مشكلة هذا القانون انه سيفرض نوعا من الرقابة الذاتية ويمنع دعم الكثير من القضايا العادلة خشية الاتهامات والمحاكمة ومن ثم السجن. وقالت كاتبة ان التشريع يشير لنفاق بلير وبوش اللذين يمجدان اعمال قوات «التحالف» في العراق.

وسخرت صحيفة «الاندبندنت» من التشريع وتساءلت عن تعريف تمجيد الار